

Distr.: General
7 May 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٥ من جدول الأعمال

هيئات وآليات حقوق الإنسان

إسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان

دراسة أعدتها اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-07491(A)



* 1 9 0 7 4 9 1 *

أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة الاستشارية، في قراره ٢١/٣٥، أن تُعدّ دراسة بشأن طرق إسهام التنمية في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كلها، ولا سيما بشأن أفضل التجارب والممارسات، وأن تقدم التقرير إلى المجلس قبل دورته الحادية والأربعين. ورحب المجلس في القرار باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها من تعهد بألا يُترك أحد خلف الركب، وأكد من جديد أن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كلّها يسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع. وأكد المجلس من جديد أيضاً أن خطة عام ٢٠٣٠ خطة ذات نطاق وأهمية غير مسبوقين حظيت بقبول كل البلدان وتنطبق على الجميع، وأن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، وتراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدرات كل بلد ومستوى تنميته، وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، بينما تظل متسقة مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة. وأكد المجلس أيضاً أن التنمية تساهم بقدر كبير في تمتع الجميع بكل حقوق الإنسان، مشدداً مرة أخرى على أن الفقر المدقع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان، وأن تخفيف حدته على الفور والقضاء عليه في نهاية المطاف يجب أن يظلا في صدارة أولويات المجتمع الدولي، وأنه لا بد من تعزيز الجهود الرامية إلى بلوغ هذا الهدف. ودعا المجلس في القرار جميع البلدان إلى أن تحقق للناس وبالناس ومن أجل الناس تنمية محورها الناس، ودعا جميع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى تعبئة الموارد لمساعدة الدول، على النحو المطلوب، في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وأكد من جديد أنه ينبغي للدول أن تتعاون في ضمان التنمية المستدامة والشاملة للجميع وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع قيام تعاون دولي فعال في هذا الصدد.

٢- واستمعت اللجنة الاستشارية، في دورتها التاسعة عشرة المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٧، إلى عروض قدمها خبراء، وشكّلت فريق صياغة لإعداد هذا التقرير. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، كان فريق الخبراء مؤلفاً من محمد بناني، ولزهاري بوزيد، وميخائيل لبيديف (مقرراً)، وشينسينغ ليو (رئيساً)، وأجاي ماهوترا، وديروجلال باراملال سيتولسينغ، وشانغروك سوه، وشيخ تيدان تيام، وجان زيغلر. وأرسل استبيان محدد إلى الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية وهيئات ووكالات حكومية دولية معنية أخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وجهات معنية أخرى، على أن تُرسل الردود في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وأرسل استبيان ثانٍ طُلب الرد عليه في موعد أقصاه ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بلغ عدد الردود الواردة ٣٠ رداً: ١٦ من الدول، و ٣ من المنظمات غير الحكومية، و ١١ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ثانياً - الأساس القانوني والمؤسسي

٣- إن الحق في التنمية لا يختزل التنمية في تطلعات أو أهداف اقتصادية محضة وإنما يشمل فهماً واسعاً جامعاً للتنمية على الصعيدين الوطني والدولي. وللحق في التنمية صدى واضح في

أحكام متنوعة من صكوك شتى لحقوق الإنسان، ما يؤكد طابع العمليات الإنمائية المتعدد الأوجه والأبعاد والمعقد وضرورة أن تكون التنمية منصفة ومستدامة وشاملة للجميع.

٤- وفي إعلان الحق في التنمية، أخذت الجمعية العامة بعين الاعتبار أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية مترابطة وغير قابلة للتجزئة وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء اهتمام متساوٍ للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وثمة الكثير من أوجه التشابه اللافتة للنظر بين الإعلان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وترد في أحكام صكوك حقوق الإنسان والاجتهادات المتعلقة بها عناصر كثيرة من الحق في التنمية، مثل تقرير المصير، وتوزيع الموارد العادل، والمساواة وعدم التمييز لا سيما على أساس الجنس والسن والعرق والإعاقة، والمشاركة النشطة والحرية والمجدية، والمساءلة والشفافية، والحقوق الجوهرية المتعلقة بمستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء والماء والصرف الصحي والسكن والخدمات الصحية والتعليم والعمالة والتمتع بالثقافة، وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، والمساعدة والتعاون الدوليان. ويتوخى الحق في التنمية، على النحو الذي أُعيد تأكيده في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، الاستجابة إلى الاحتياجات البشرية وبشكل جزئياً لا يتجزأ من حقوق الإنسان ككل. وترد المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها مبادئ عدم التمييز والمشاركة والمساءلة والشفافية، في صكوك حقوق الإنسان، ويمكن استخدامها لرصد التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية بواسطة مؤشرات مناسبة، منها تلك التي ينظر فيها حالياً الفريق العامل المعني بالحق في التنمية.

٥- وينبغي المضي في تعزيز الحق في التنمية وحمايته وإعماله في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقد أعطى اعتماد هذه الصكوك زخماً جديداً لتنفيذ الحق في التنمية.

٦- وقد شددت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية على أهمية تنفيذ الحق في التنمية بالمساهمة في دمج هذا الحق في البرامج الإنمائية. وتدعى جميع الحكومات إلى التعاون بالكامل مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية والإجراءات الخاصة الأخرى في أداء الوظائف والمهام المنوطة بكل جهة. ومن الأكد أن المقرر الخاص، إذ يعمل عن كثب مع الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، فسوف يعطي زخماً جديداً للمناقشات من خلال ضخ الخبرة اللازمة في تنفيذ الحق في التنمية وإعماله. ولما كانت ولاية المقرر الخاص حديثة النشأة نسبياً، فإن المكلف بالولاية لم يحدد بعد مجموعة شاملة من الممارسات الجيدة. بيد أن مجلس حقوق الإنسان كلف المقرر الخاص، في قراره ٩/٣٦، بإجراء سلسلة من المشاورات الإقليمية بشأن تنفيذ الحق في التنمية، بغية بلورة مبادئ توجيهية عامة لتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز الحق في التنمية وإعماله. وعُقدت المشاورة الخاصة بالمنطقة الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨ في أديس أبابا^(١).

٧- ومن واجب هيئات حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية كافة بذل جهد منسق في سبيل تشجيع تفسير جميع صكوك حقوق الإنسان تفسيراً قائماً على الترابط

(١) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Development/SRDevelopment/Pages/RegionalConsultation.Presentations.aspx

ومستنبهاً بالاعتبارات الإنمائية، بغية إبراز وتأكيد وجهة الحق في التنمية وأهميته في تفسير أحكام تلك الصكوك وتطبيقها وفي رصد امتثال تلك الأحكام. وعلى هذا النحو، سيعزز أعمال الحق في التنمية بضمان توافر الشروط الضرورية لتحقيق التقدم والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بمن في ذلك الأفراد الضعفاء.

٨- وأوجه ضعف الأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والدول الهشة تبرر اتخاذ إجراءات محددة. فالفقر يمكن أن يغذي الصراع وعدد الأفراد المحبوسين في دوامات العنف العبيثي يفوق الحد، شأنه في ذلك شأن الأرواح المفقودة، بينما ينفق من المال أكثر بكثير مما يلزم على بناء القوة العسكرية وأقل بكثير مما يلزم على أعمال حقوق الإنسان^(٢).

٩- وإضافة إلى النهج العالمي المتعدد الأطراف الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦ لمتابعة وتحليل وتعزيز وإعمال الحق في التنمية، ينبغي أخذ الأنشطة الإقليمية في الحسبان، لا سيما آليات حقوق الإنسان في أفريقيا والأمريكيتين والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وتلك المرتبطة بمنظمة التعاون الإسلامي. ومن المهم أيضاً إيلاء الاعتبار للأنشطة الإقليمية، كالتعاون بين بلدان الجنوب مثلاً.

ثالثاً- السياق المفاهيمي والتفسير الشامل لمساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

١٠- تُعرف التنمية في إعلان الحق في التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف الاستمرار في تحسين رفاه السكان قاطبةً والأفراد كافةً على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي توزيع فوائدها توزيعاً عادلاً.

١١- وتتزايد الحاجة إلى توافق آراء أكبر بشأن تعريف أقوى وأوضح لحق الجميع في التنمية، تعريفاً يكون متسقاً مع حقوق الإنسان الأخرى، لا سيما الحقوق العالمية التي يتمتع بها كل فرد والتي يجوز لكل فرد أن يطالب بها حكومته. ويمكن تحليل مضمون الحق في التنمية على أساس نص الإعلان. إذ تنص المادة ١(١)، على أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف ويحق بموجبه لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً. والحق في التنمية بوصفه حقاً من حقوق الإنسان كما يُعرف في الإعلان يجب أيضاً أن يكون متجذراً على نحوٍ راسخ في الإنصاف داخل الاقتصاد الوطني. فهل من قيمة مضافة أخرى تكتسبها الحقوق المعترف بها بالفعل، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشاركة في التنمية البشرية، عند الاعتداد بالحق في التنمية وممارسة هذا الحق؟ سيكون السؤال مشروعاً لو كان الحق في التنمية يُعرف ببساطة بأنه مجموع تلك الحقوق.

(٢) البيان الختامي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متاح في الصفحة الشبكية: <https://newsarchive.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11583&LangID=E>

والنظر إلى الحق في التنمية بوصفه عملية يبرز القيمة المضافة بوضوح: إذ لا يقتصر الحق في التنمية على أعمال تلك الحقوق فرادى، وإنما أعمالها معاً بطريقة تأخذ في الحسبان تأثيراتها المتبادلة في زمنٍ معين وعلى مدى فترة من الزمن. وبالمثل، يفترض تحسين أعمال الحق في التنمية حدوث تحسين في أعمال بعض الحقوق دون انتهاك أي حقٍ آخر أو تقليص التمتع به^(٣). ويرى أحد الخبراء الدوليين أن الحق في التنمية ينبغي أن يُفهم بوصفه حقاً مركباً تُعمل في إطاره جميع الحقوق، أي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، معاً. ويرتكز الحق في التنمية على مبدأ ترابط جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزؤ، ما يعني أن الحق المركب في التنمية لا يمكن إعماله في حال انتهاك أي من الحقوق^(٤). ومن الجدير بالذكر أن الإعلان بوصفه قراراً صادراً عن الجمعية العامة، لا يُنشئ في حد ذاته أي التزامات قانونية، خلافاً لصكوك حقوق الإنسان. بيد أنه يشكل مرجعاً مشروعاً يمكن من خلاله إخضاع الحكومات للمساءلة السياسية على الأقل في انتظار تحول القاعدة الدولية إلى قانون. وكثيراً ما يوصف أعمال الحق في التنمية بأنه تحسنٌ في "إحدى القوى الموجهة" لحقوق الإنسان، بحيث تتحسن بعض الحقوق أو يتحسن حقٌ واحد على الأقل دون أن تُنتهك حقوق أخرى. لذا يجب أن تكون لترابط الحقوق مكانة محورية في برجة التنمية ورصدها وتقييمها. وبعبارة أخرى، يتوقف مستوى إعمال حق ما على مستوى إعمال الحقوق الأخرى. فالسلم والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة ومتعاضة في نهاية الأمر، ولا يوجد بينها تراتب: فالتنمية ليست شرطاً مسبقاً لإعمال حقوق الإنسان. وحقوق الإنسان هي حقوق كذلك، ومن واجب الدولة احترامها^(٥).

١٢- ولا جدال في أن إعمال الحق في التنمية على الصعيد الوطني يؤدي دوراً ذا أولوية. إذ توفر كل حكومة الموارد والوسائل اللازمة لتضع الدولة استراتيجياتها الإنمائية وتنفيذها. وقد دعمت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٠. وخلصت فرقة العمل في تقريرها (A/HRC/15/WG.2/TF/2/Add.2)، كما يُفهم من إعلان الحق في التنمية، إلى أن الدول تتحمل المسؤولية على ثلاثة مستويات فيما يتصل بإعمال ذلك الحق:

- (أ) مسؤوليات داخلية، إذ توضع سياسات وبرامج وطنية تؤثر في الأشخاص الخاضعين لولايتها؛
- (ب) مسؤوليات دولية، إذ تعتمد وتنفذ سياسات تؤثر في أشخاص خارج ولايتها؛
- (ج) مسؤوليات جماعية، عن طريق الشراكات العالمية والإقليمية.

١٣- ويضم الحق في التنمية حقوق الإنسان الفردية والجماعية. ويجب الحفاظ على توازن بين الشقين، ويجب أن يعزز أحدهما الآخر. فلا يمكن لمجموعة أن تنمو إلا بتنمية الفرد؛ ولا يمكن

(٣) Argun K. Sengupta, "Conceptualizing the right to development for the twenty-first century" in *Realizing the Right to Development: Essays in Commemoration of 25 Years of the United Nations Declaration on the Right to Development* (United Nations publication, Sales No. E.12.XIV.1), p. 70

(٤) Alfarargi Saad, "UN Special Rapporteur on the right to development", paper collection prepared for the South-South Human Rights Forum, Beijing, December 2017

(٥) مساهمة من ألمانيا. وجميع الردود الواردة من الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاستبيان المتعلق بمساهمة التنمية في التمتع بحقوق الإنسان متاحة في الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/DevelopmentEnjoymentAllHR.aspx

للأفراد تحقيق تنمية مكتملة إلا داخل مجموعة. والحق في التنمية حق من حقوق الإنسان يمتلكه كل فرد وتمتلكه البلدان والشعوب والمجموعة الدولية بأسرها. لذا يجب أن تتقاسم كل الشعوب الحق في التنمية وتتمتع به. وهو أمر يقتضي من جميع البلدان صياغة استراتيجيات وسياسات إنمائية تلائم واقعها ويتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي ككل.

١٤- والمساواة في الحصول على فرص التنمية وفوائدها مثال لمجتمع بشري يمكن فيه لكل مواطن تحقيق تنمية مكتملة والتمتع بالحق في التنمية تمتعاً تاماً. ويتبوأ البشر المكانة الرئيسية فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية وينبغي للحكومات أن تقدر سيادة الشعب وتعتبره المحرك الأساسي للتنمية؛ وينبغي لها أن تكافح من أجل مواطنيها وتعتمد عليهم وتوزع بينهم.

١٥- ويشمل الحق في التنمية الحق في التعليم، وهو حق اجتماعي واقتصادي بالغ الأهمية. إذ يمكن التعليم الأفراد من اكتساب مهارات تساعد على ضمان الحصول على فرص العمل وعلى مستوى معيشي جيد وعلى الخدمات الصحية والسكن وإمكانية تحصيل المزيد من المعارف للارتقاء في الحياة. ولا يقدم التعليم فوائد مادية فحسب، بل يمكن المواطنين من توسيع آفاقهم الفكرية وتحديد اختيارات مستنيرة بشأن الحوكمة الرشيدة واختيار أسلوب عيش يعزز التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية مع احترام القيود المعتادة المفروضة على الحرية من حيث حقوق الغير والمصلحة العامة إجمالاً. وهكذا يفتح الحق في التنمية أبواب العيش بحرية وكرامة.

١٦- ويشكل الفقر عقبة رئيسية أمام حقوق الإنسان. إذ يصعب أو يستحيل حتى إعمال أي حق آخر من حقوق الإنسان دون إنتاج السلع المادية وتوفيرها. والتنمية وسيلة للقضاء على الفقر. إذ توفر الظروف اللازمة لإعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى وتحرير الطاقات البشرية. والحق في التنمية مُدمج في حقوق الإنسان الأخرى، بينما تُهيئ حقوق الإنسان الأخرى ظروف تيسير التنمية وإعمال الحق في التنمية. ويكتسي ضمان الحق في التنمية أهمية بالغة لإعمال الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية والحصول على الحقوق المدنية والسياسية.

١٧- بيد أن طموح البلدان النامية في اعتماد اتفاقية ملزمة قانوناً لتوفير الحماية الدولية للحق في التنمية واجه معارضة ومقاومة من دول أخرى. وتسبب هذا الانقسام في استقطاب وتوتر على الصعيدين السياسي والإيديولوجي، ما يفسر الفشل في الحصول على تأييد عالمي لتعزيز الأسس القانونية للحق في التنمية وتفسيره تفسيراً مشتركاً^(٦). وتتفق الآراء على نطاق واسع في أن إعلان الحق في التنمية قادر، في حال إعماله إعمالاً تاماً، إلى جانب الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، على أن يفضي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الدائم في العالم، بتمكين الدول من تهيئة بيئة دولية ووطنية ملائمة للتغلب على العقبات والصعوبات الهيكلية. غير أن النقاشات والخلافات السياساتية بشأن تفسير الحق في التنمية وإعماله متواصلة، ولم يتسن بعد إعماله بصورة كاملة رغم اعتماد صكوك دولية جديدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وخطة عام ٢٠٣٠ دليل عالمي أساسي للتغلب على الصعوبات التي تعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان من خلال إعمال الحق في التنمية. وتندرج خدمة الرفاه البشري في صميم التنمية المستدامة والشاملة للجميع. لذا تُدعى جميع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة

(٦) انظر Flavia Piovesan, "The right to development: promoting and protecting a human right in the contemporary context"، متاح في الصفحة الشبكية: <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/Session18/FlaviaPiovesan.pdf>

لحماية حقوق مواطنيها المهتدة ومستوى معيشتهم، والتصدي لجميع المظالم الاجتماعية، وتعزيز تكافؤ الفرص للجميع. وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ أن التنمية وحقوق الإنسان أمران يعزز كل منهما الآخر. وخطة عام ٢٠٣٠ راسخة في حقوق الإنسان، بما فيها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي اعتمدها الدول الأعضاء، ومسترشدةً بصكوك أخرى مثل إعلان الحق في التنمية. وتساهم التنمية في تحسين التمتع بحقوق الإنسان، ذلك أن زيادة توافر الموارد يمكن أن تعزز توافر وتيسر ونوعية السلع والخدمات اللازمة للتمتع بحقوق الإنسان، مثل الحقوق في الصحة والتعليم والغذاء والمياه والصرف الصحي والسكن والضمان الاجتماعي. وتساهم التنمية أيضاً في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

١٨- ويساعد اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية على ضمان استدامة التنمية، ويجول دون تأثر الأفراد سلباً، ويدمج الأفراد الذين تركوا خلف الركب. ويساعد اتباع نهج قائم على الحقوق على تعريف التنمية من حيث الجوهر، إذ يوضح مضمون الحقوق اللازمة للتنمية، وكذلك التنمية باعتبارها عملية، لما كان دمج مبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة والشفافية يعزز فعالية التنمية ومشروعيتها. ويحدد النهج القائم على حقوق الإنسان أيضاً واجبات المجتمع الدولي بغية إنشاء نظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال جميع حقوق الإنسان بالكامل، ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

١٩- وتشكل التنمية الشاملة للجميع وسيلة للتوصل إلى إعمال حقوق الإنسان. وكان مصرف التنمية الآسيوية أول من اقترح مفهوم التنمية الشاملة للجميع في عام ٢٠٠٧، وبات هذا المفهوم يحظى بقبول واسع لدى المجتمع الدولي. والتنمية الشاملة للجميع هي التنمية للجميع، أي للأفراد المنتمين إلى كل البلدان والمناطق، وهي تستدعي مشاركة كل فرد وتعود بالفائدة على الأفراد كافة. وهي تنمية شاملة ومتساوية ومنصفة وتشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدماج الضروري لتوزيع الموارد توزيعاً عادلاً، ولتوليد المزيد من الموارد وتجنب النزاعات^(٧).

٢٠- وعلى الصعيد الدولي، من المهم أن يؤخذ في الحسبان مفهوم "التنمية المشتركة" السائد، ويقصد به التنمية المنصفة والمفتوحة والشاملة والمبتكرة، بالتركيز على تعزيز التنمية الشاملة للجميع وهيئة الظروف اللازمة لتقاسم الأفراد الحق في التنمية. وفي ظل مفهوم التنمية المشتركة، ينبغي أن تكون الحوكمة الاقتصادية العالمية قائمة على المساواة كي تعكس بصورة أفضل حقائق الاقتصاد العالمي الجديدة، وتعزز السوق الناشئة، وتدعم تمثيل البلدان النامية وأصواتها في جهود الاقتصاد الدولي الرامية إلى ضمان المساواة في الحقوق والفرص والقواعد وإعمال حق مشترك في التنمية للجميع^(٨).

٢١- ويجري نقاش صاحب حول مبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة والشفافية، وهي مبادئ تركز الحق في التنمية، وحول الأولويات التي ينبغي اختيارها في بلورة السياسات الإنمائية الوطنية. ويعتقد بعض المحللين أن الحرية الاقتصادية وحقوق الملكية قادرة على ضمان

(٧) María Soledad Pérez Tello, "South-south inclusive development and realization of human rights", paper collection prepared for the South-South Human Rights Forum

(٨) مساهمة من الصين.

تمتع فعلياً ومتساوياً بجميع حقوق الإنسان الأخرى من شأنه أن يفضي إلى مستوى ازدهار ناتج عن نمو اقتصادي يتيح فرصاً أكثر وأفضل لتحقيق الذات^(٩). ويعتقد محللون آخرون أن من اللازم القضاء على الفقر قبل أن يتسنى إعمال الحق في التنمية. فإن لم يتسن ضمان سبل العيش الأساسية، استحالة إعمال الحق في التنمية^(١٠). ويواجه قادة البلدان النامية، لا سيما في سياق العولمة، معضلة في تحديد ما إذا كان يتعين أولاً إيلاء الأولوية للتنمية الاقتصادية ثم تحسين تعزيز حقوق الإنسان أم البدء بتهيئة بيئة اجتماعية قائمة على احترام الحقوق والحريات الأساسية وعلى الحوار والحماية الاجتماعية^(١١). ويمكن الاستفادة في إيجاد الحل المتوقع من نظرة واقعية وبرغماتية ومن الإنصاف في تحديد الأولويات للمشاريع ومن التخطيط الدقيق وتعديل التوازن وتحقيق الانسجام السليم في الميزانيات واستراتيجيات التنمية والحنكة في تدبير الموارد لضمان حسن إدارة التنمية وجميع حقوق الإنسان واستخدام إمكانيات التعاون الدولي وخدمات المشورة باعتبارها أداة فرعية قوية لزيادة الفرص.

٢٢- وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزؤ لا يحول دون اعتبار بعض الحقوق أكثر أهمية من حقوق أخرى في بعض المجتمعات. ويعتقد بعض الأكاديميين الغربيين أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جزء من محاولة قامت بها الأمم المتحدة لنشر ممارسات ليبرالية في جميع أنحاء العالم، تجسداً للنزعة العالمية الليبرالية^(١٢). ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أثمرت المناقشات الجارية في المناطق وفي نصفي الكرة الأرضية موثيق وتفسيرات فعالة عديدة أخرى للإعلان. ومن بين تلك التفسيرات، تستوجب "الرؤية الجنوبية الشاملة لحقوق الإنسان" عناية خاصة، فهي تقوم على الإعلان كما فسرت دول الجنوب في ضوء الوثائق والممارسات الإقليمية لحقوق الإنسان. وتستنتج وثيقة الرؤية الجنوبية الشاملة لحقوق الإنسان، بوصفها تقريراً أعدته مؤسسة أكاديمية في عام ٢٠١٧ تلبية لنداء من رئيس الصين لبناء مستقبل مشترك للبشرية، أن الحق في الكفاف والحق في التنمية عادة ما يعتبران فائقي الأهمية في المجتمعات الجنوبية نتيجة لارتباط هذين الحقين بالكرامة البشرية التي تنبع منها حقوق الإنسان جميعاً. وقد أوضحت أهمية الحق في الكفاف بالفعل في كتاب أبيض بشأن حقوق الإنسان صادر عن حكومة الصين في عام ١٩٩١^(١٣). وفي بعض الأحيان، يستخدم بدلاً من ذلك مصطلح "الحق في البقاء". وتقترح البلدان الغربية تفسيراً آخر. فعلى سبيل المثال، يتمثل الهدف النهائي لحكومة إسبانيا في المساهمة في التنمية البشرية بواسطة القضاء على الفقر، ما يسهم بلا شك في إعمال حقوق الإنسان الأساسية إعمالاً تاماً. وتتوخى الحكومة تدعيم العمليات الديمقراطية وسيادة القانون،

(٩) Luis Alberto Larrain, "The Pacific Alliance and One Belt One Road: Promoting Human Rights through Economic Freedom", paper collection prepared for the South-South Human Rights Forum

(١٠) Yanjun Cheng and Pai Li, "The Right to Development in Chinese Practice: Poverty Alleviation and Relief in China", paper collection prepared for the South-South Human Rights Forum

(١١) Brice Constant Paillat, "Construire une communauté de destin pour l'humanité: nouvelle opportunité pour les droits de l'homme Sud-Sud", paper collection prepared for the South-South Human Rights Forum

(١٢) John Charvet and Eliza Kaczynska-Nay, *The Liberal Project and Human Rights: The Theory and Practice of a New World Order* (Cambridge, Cambridge University Press, 2008), pp. 3-5

(١٣) Tom Zwart, "Building a Community of Shared Future for Mankind أيضاً انظر من الصين. انظر أيضاً "www.chinahumanrights.org/html/2017/PAPERS_1212/9843.html by adopting a comprehensive southern vision on human rights": متاح في الصفحة الشبكية: www.chinahumanrights.org/html/2017/PAPERS_1212/9843.html

والمساعدة على الحد من أوجه انعدام المساواة والتعرض للفقر المدقع والأزمات، وتعزيز إتاحة الفرص الاقتصادية لأفقر فئات السكان. ولبلوغ ذلك الهدف ستدعم الحكومة نظم التماسك الاجتماعي بالتركيز على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بينما تنهض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتستجيب بفعالية إلى الأزمات الإنسانية. وهي تسعى مع البلدان الشريكة إلى بناء مواطنة عالمية ملتزمة بالتنمية، والعمل على ضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان، ومساعدة بلدان أخرى على دعم إصلاحات نظام العدالة من أجل تعزيز السلطة القضائية، وجعل النظام القضائي متاحاً لجميع المواطنين بشروط متساوية، وضمان الحماية القضائية الفعالة والحق في محاكمة عادلة. وستعزز إسبانيا المساواة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان^(١٤).

٢٣- ويشكل الافتقار إلى معايير مرجعية محددة لإعمال الحق في التنمية تحدياً أمام تحسين تقييم كيفية إسهام التنمية في حقوق الإنسان. ووضع معايير ومعايير فرعية عملية لقياس التنمية نهج واعد يمكن أن يخفف من حدة بعض الشواغل القانونية المتصلة بالغموض الذي يكتنف تفسير مفهوم الحق في التنمية. وقد أنجز الفريق العامل المعني بالحق في التنمية القراءة الثانية لمشاريع معايير الحق في التنمية وما يرتبط بها من معايير فرعية عملية ورد عرضها في تقرير فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية (A/HRC/15/WG.2/TF/2/Add.2)، بهدف تدقيق المعايير، بدءاً بالمعيار الفرعي ١ (ح) '٢' مكرراً (انظر الوثيقة A/HRC/33/45). وفي هذا السياق، تشكل مؤشرات حقوق الإنسان أداة مهمة لتقييم مدى مساهمة التنمية في التمتع بحقوق الإنسان. ويمكن أن يشكل إطار مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) المعنون "منهجية مؤشرات حقوق الإنسان" مرجعاً مفيداً لإجراء هذا التقييم. وقد اعتمدت بلدان كثيرة، لا سيما في أمريكا اللاتينية، هذا الإطار.

رابعاً- ضمان إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية: التحديات الرئيسية والممارسات الإيجابية

ألف- التحديات

٢٤- يكمن أحد التحديات الرئيسية التي واجهها العالم في دعم الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في العنصر المفقود من خطة عام ٢٠٣٠: ألا وهو الافتقار إلى آليات مستقلة وعتيدة وواضحة التعريف لمساءلة الحكومات عن التزامها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فالأدوات الحالية، التي كانت موضوع استعراض بين النظراء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أدوات غير كاملة وإن كانت وجيهة ومتسقة. فهناك بلدان كثيرة لم تضع بعد أو تقترح آليات استعراض من ذلك القبيل، ما يزيد صعوبة إشراك منظمات المجتمع المدني. وفي سياق السعي إلى النجاح في إشراك منظمات المجتمع المدني وغيرها من الشركاء على الصعيد الوطني في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تتجسد صعوبة أخرى في ضرورة تعزيز الآليات لضمان مشاركتها في تصميم وتخطيط ورصد السياسات والخطط الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي.

(١٤) مساهمة من إسبانيا.

٢٥- ويكمن التحدي أو العائق الرئيسي في ضعف النهج القائم على حقوق الإنسان بوصفه دليلاً للسياسات الإنمائية. وهكذا، تعكس طريقة هيكلية الحكومات الافتقار إلى نهج مستقل وشامل لا غنى عنه لفهم وتوصيف المنظور القائم على حقوق إنسانية والحقوق الاجتماعية. وتتجلى القيود على مستوى الحكومة في نهج مجزأ إلى حد كبير على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي لا تؤثر فيه حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية في كيفية تنظيم الحكم، ما يفضي إلى تنظيم عمودي لا تلي في إطاره كامل مجموعة الاحتياجات الاجتماعية واليومية.

٢٦- ولما كان النهج القائم على حقوق الإنسان ضعيفاً، فإن جميع الإصلاحات المعيبة لا تفي باحتياجات الناس الحقيقية وإن كان لها أثر عليهم. ونتيجة لذلك يكون التغيير اللازم فعلياً في التخطيط والإدارة ضعيفاً أيضاً.

٢٧- ويتطلب مفهوم التنمية المستدامة رؤية متكاملة لجميع أهداف التنمية المستدامة، باتباع نهج يدمج نُظم الحماية الاجتماعية وتدبير إعادة توزيع الثروة، ويقوم بالأساس على سياسات الضريبة التصاعدية وخدمات الحماية الاجتماعية الشاملة، مقترنة بإعادة توزيع للثروة من خلال تحسين الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية نتيجة زيادة الإنتاجية وتطبيق سياسات الضريبة التصاعدية.

٢٨- ولاقتراح بديل للنموذج الحالي، لا بد من فهم الطبيعة المعقدة لتكامل السياسات الاجتماعية واتباع نهج عام. وعلى وجه الخصوص، لا بد من الجمع بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ما يعني اتباع نهج اقتصادي مختلف بغية تدعيم استدامة العدالة البيئية والاجتماعية^(١٥).

٢٩- ولطالما كانت العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، موضوع نقاش مستمر. فهناك خلافات بشأن طبيعة مسؤوليات الدولة في إعمال الحق في التنمية ومقدار التركيز على البعد الوطني لمسؤوليات الدول، مثل تلك المتعلقة بالحقوق الفردية وما يقابلها من مسؤوليات حكومية، وبسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مقارنة بالمسؤوليات الدولية، كتلك المتعلقة بالنظام العالمي والتعاون الإنمائي والحوكمة العالمية. وبعيداً عن تلك النقاشات، تركز خطة عام ٢٠٣٠ على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتسترشد بصكوك أخرى مثل إعلان الحق في التنمية. وفي هذا إقرار بأن التنمية لا يمكن أن تتحقق دون إعمال حقوق الإنسان، وبالمثل، بأن حقوق الإنسان لا يمكن إعمالها إلى حين بلوغ مستويات كافية من التنمية. فالتنمية وحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، أمران مترابطان يعتمد أحدهما على الآخر^(١٦). وتجاهل الدولة المتطلبات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يفضي إلى تفويض حقوق الإنسان ككل في إقليمها. لذا فإن التنمية سبيل أساسي إلى إعمال حقوق الإنسان.

٣٠- وبعد تطبيق الإطار الإنمائي المكرس في إعلان الحق في التنمية والاستجابة إلى طلبات الفريق العامل المعني بالحق في التنمية على امتداد خمس سنوات، باتت فرقة العمل الرفيعة

(١٥) مساهمة من المنتدى الاجتماعي العالمي بشأن الصحة والضمان الاجتماعي.

(١٦) مساهمة من المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية.

المستوى المعنية بتنفيذ الحق في التنمية تُدرك أن التحدي الأكبر في إعمال الحق في التنمية يكمن، من الناحيتين النظرية والعملية، في التوفيق بين النهج المفاهيمية لحقوق الإنسان والاقتصاد. وبعبارة أخرى، يكمن التحدي في الحفاظ على رؤية جامعة لحقوق الإنسان، بتطبيق قواعد مترابطة وغير قابلة للتجزئة ترمي إلى بلوغ أقصى حدٍ من رفاه الأفراد والشعوب كافةً، مع التصدي للشواغل الإنمائية بواسطة سياسات اقتصادية حكيمة تُعزز النمو العادل^(١٧).

٣١- واعتبر المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية أن التسييس ونقص المشاركة يعرقلان إعمال الحق في التنمية. وقد أدى الشرح السياسي إلى انخفاض مستوى مشاركة كل وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني على السواء في تعزيز الحق في التنمية وحمائته وإعماله (A/HRC/36/49، الفقرة ٣٠). والرغم التطور التدريجي في مفهوم الحق في التنمية وإدراجه في بعض الصكوك الدولية والإقليمية والدساتير الوطنية، فإن المستوى العام لإدراك هذا الحق والالتزام به منخفض. ولم يكن التقدم في مجال التنمية متماثلاً، لا سيما في حالة شعوب أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية بصفة عامة. وبالإضافة إلى ذلك، يعرقل انخفاض مستوى الوعي بالحق في التنمية لدى منظمات القواعد الشعبية جهود المناصرة بقدر أكبر. وحدد المقرر الخاص أيضاً بعض الاتجاهات العالمية السلبية المتصلة بالتنمية الاقتصادية العالمية، باعتبارها اتجاهات تؤثر في إعمال الحق في التنمية، وهي: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأزمة الطاقة والمناخ، وزيادة عدد الكوارث الطبيعية، والأوبئة العالمية الجديدة، وزيادة الأثمة في قطاعات كثيرة، والفساد، والتدفقات المالية غير الشرعية، وخصخصة الخدمات العامة، وتدابير التقشف وتدابير أخرى، وشيخوخة سكان العالم، بما في ذلك في البلدان النامية. وتساعد الاتجاهات الشوفونية وما يتصل بها من نزعة إلى العزوف عن التضامن والتعاون الدوليين يمكن أن يزيدا إضعاف الحوكمة الدولية. وسيقتضي التصدي لهذه التحديات تضافر جميع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

٣٢- ويتوقف تقييم مدى التمتع بحقوق الإنسان نتيجة للسياسات الإنمائية على مستوى المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضمان إتاحة البيانات الإحصائية الكافية لآليات الرصد والاستعراض الفعالة والقائمة على المشاركة. وفي بلدان كثيرة لم تبدأ بعد عملية مواءمة النظم الإحصائية الوطنية مع المعايير المطلوبة أو بدأت لكنها لم تكن قائمة على مشاركة كافية، رغم ما يمكن أن يكون لها من أهمية حاسمة في جوانب كثيرة ذات صلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقدرتها على التكيف والاندماج المحلي للعمل مع الفئات المهمشة وإشراكها. ولهذا الغرض فإن توافر مجموعات مصنفة بالقدر الكافي من البيانات يكتسي أهمية رئيسية، وينبغي ضمان عمليات قائمة على المشاركة في اختيار مجموعات البيانات تلك ورصدها. وثمة تحد رئيسي آخر أمام دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني يحدده طابع خطة عام ٢٠٣٠ العالمي وغير القابل للتجزئة. ويقتضي الترابط والربط بين الأهداف اتباع نهج مبتكرة ومتكاملة ومشاركة جميع الوزارات والقطاعات الحكومية لتفعيل نظم

(١٧) High-level task force on the implementation of the right to development, "The right to development in practice: provisional lessons learned" in *Realizing the Right to Development: Essays in Commemoration of 25 Years of the United Nations Declaration on the Right to Development* (United Nations publication, Sales No. E.12.XIV.1), p. 469

جامعة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتطلب ذلك الترابط من الحكومات بناء استراتيجية شاملة في اعتمادها وتنفيذها أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وهي استراتيجية يُفترض أن تؤدي إلى عمليات قادرة على دمج السياسات القطاعية وتعزيز استعراض تلك السياسات بغية تحسين تماشيها مع خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات في إطار استراتيجيتها الوطنية، ألا تكتفي بعرض الأطر السياساتية القائمة، بل أن تُقيمها وتنقحها أيضاً وتُجري تحليلاً معمقاً للثغرات بغية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذاً فعالاً. وغالباً ما تحتاج هذه العملية، وإن كانت حكومات كثيرة قد شرعت فيها بالفعل، إلى مُهَج وآليات أكثر طموحاً واعتماداً على المشاركة لضمان تناسق سياسات التنمية المستدامة. وثمة تحدٍ آخر لوحظ على نطاق واسع وهو يعوق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وهو نقص وتضارب تعبئة الموارد المالية على جميع المستويات، ما يمكن أن يقوض بصورة خطيرة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، رغم الالتزامات المقطوعة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٣٣- وفي سياقات مختلفة، تغدو بعض التحديات المواجهة في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان عوائق فعلية أمام دعم تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة. وأبرز هذه التحديات هي التالية:

(أ) نقص مستوى إشراك الناس ومنظمات المجتمع المدني في عمليتي التخطيط والتنفيذ وفي تصميم الاستراتيجيات الوطنية واعتمادها. بيد أن الجهات المعنية الدولية أعربت عن تفاؤلها بالجهود الوطنية الرامية إلى إشراك المجتمعات المحلية، لا سيما إشراك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) ضعف الجهود الرامية إلى ضمان إطار لتناسق السياسات وإلى تنقيح استراتيجيات سياسات قطاعية محددة، لم تكن متماشية مع خطة عام ٢٠٣٠، خلال عملية اعتماد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

(ج) الافتقار إلى آليات رصد واستعراض واضحة لتحديد وقائمة على المشاركة؛

(د) نقص التكيف المحلي للخطط الوطنية للتنمية المستدامة وأقلمتها من أجل الاستجابة إلى المزيد من الفئات والمناطق المهمشة. وتتردد بعض الإدارات الحكومية في تنفيذ توصيات المنسقين الوطنيين على النحو المطلوب قانوناً. ويقلص هذا التردد فعالية الحكومات في حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومبادئ الحوكمة الرشيدة. وتتجاهل بعض الحكومات، حتى في البلدان المستقرة، التباينات الصارخة في التنمية الإقليمية أو ركود الأجور أو أوجه القصور المختلفة في الميدان الاجتماعي^(١٨)؛

(هـ) عدم كفاية تعبئة الموارد المالية. فرغم الدعوة إلى تحسين الميزانيات والتماس الدعم من الشركاء الإنمائيين حيثما أمكن، تواجه الوكالات الحكومية قيوداً مالية تعرقل الفعالية في أداء وظائفها وتنفيذ أنشطتها المقررة وتقوض استقلالها. ولا توفر الميزانيات ما يكفي من الموارد، بالإضافة إلى نقص مرافق العمل الملائمة مثل الحواسيب ووسائل النقل؛

(١٨) انظر Steve Coll, "The distrust that Trump relies upon", *New Yorker*, 22 December 2017.

(و) تجاهل أغراض ومقاصد خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها في إطار التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على بعض البلدان واقتصاداتها، لا سيما في حالات الحرب أو النزاع الداخلي، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية^(١٩)؛

(ز) أثر التدفقات المالية غير الشرعية المُضِر بقدرته الدول على تعبئة الإيرادات المحلية، والقيود التي تفرضها أحكام معاهدات الاستثمار على قدرة الدول على تنفيذ سياسات التنمية الصناعية^(٢٠)؛

(ح) عدم إدماج وحماية الأفراد الضعفاء والمهمشين، بمن فيهم الفقراء والأقليات والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة، وعدم القضاء على التمييز ضدهم؛

(ط) استمرار تباطؤ الاقتصاد في البلدان المتقدمة النمو، ما يقلص فرص تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية بواسطة السياسات الصناعية والهجرة غير الطوعية وسياسات تغير المناخ والتحول التكنولوجي السريع والنمو الديمغرافي^(٢١).

٣٤- ومن المهم التشديد على نقص الوعي العام بخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة لدى عامة الناس وأحياناً لدى المسؤولين الحكوميين^(٢٢). وكثيراً ما تبقى المعلومات المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ حكراً على الجهات المعنية، بينما لا يعرف عامة الناس شيئاً عن الخطة أو مضمونها. ولنقص الوعي العام بأهداف التنمية المستدامة أيضاً أثر سلبي على القدرات الوطنية والمحلية على معالجة المشاكل التي تواجهها المجتمعات يوماً فيما يتصل بالمسائل العالمية مثل الحروب أو الفقر الهيكلي أو الهجرة الجماعية. وفي حين يدرك عامة الناس ضرورة التصدي للطوارئ الاجتماعية المختلفة، فإن جهلهم بخطة عام ٢٠٣٠ يقيهم في غفلة عن الاستراتيجيات المتفق عليها على الصعيد الدولي من أجل إزالة أسباب البعض من تلك الطوارئ. وليس من السهل فهم ما إذا كان هذا الجهل عائداً إلى نقص الإرادة السياسية أو إلى مجرد استخفاف بقدرات هذه الخطة العالمية والكونية. ولا بد من إيلاء الأولوية لبذل جهد اتصالي عالمي في سبيل إذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال ينبغي ربط الأهداف على نحو منهجي بالقضايا والطوارئ التي يواجهها العالم كل يوم. وسيغرس ذلك في الأفراد أملاً في وجود خطة دولية ومجموعة تدابير قائمة على توافق آراء عالمية ومصممة للتغلب على الأزمات التي تؤثر في البلدان والمجتمعات.

باء- الجوانب الإيجابية

٣٥- جُرب بالفعل ووُثق بالكامل العديد من نماذج الممارسات المكرسة أو المرتقبة. ومن أمثلة مشاريع التنمية المجتمعية القائمة على حقوق الإنسان برنامج ثنائي مشترك بين لجنة حقوق الإنسان للفلبين ولجنة حقوق الإنسان لنيوزيلندا، وهو مشروع يركز على ثلاثة مجتمعات أصلية

(١٩) مساهمة من الجمهورية العربية السورية.

(٢٠) Bat-Erdene Ayush, "Realization of inclusive development and human rights under South-South cooperation", paper collection prepared for the South-South Human Rights Forum

(٢١) فيسينتي يو، نائب المدير التنفيذي لمركز الجنوب، عرض فُدم خلال الدورة العشرين للجنة الاستشارية، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر الوثيقة A/HCR/AC/20/2).

(٢٢) مساهمة من مركز البحوث المتعددة التخصصات، كينشاسا.

مختارة في الفلبين ونظيرتها من جماعات الماوري في نيوزيلندا. وتجسد الوثائق الناتجة عن المشروع أهمية مشاركة الشعوب بصفة مباشرة في تنميتها، في حين يبين التزام حكوماتها المحلية ومشاركتها الكاملين أهمية الحوكمة الفعالة، ما يتماشى ومبادئ الحق في التنمية^(٢٣).

٣٦- واعتمدت حكومة الهند استراتيجية للتنمية الشاملة للجميع، بإقرار استحقاقات مدعومة بضمانات قانونية فيما يتعلق بجوانب الحياة الضرورية لرفاه الفرد والإدماج في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وعملت الحكومة على أعمال الحقوق في المعلومات وفي العمل وفي التعليم. وتشكل رؤية "الجهد الجماعي من أجل التنمية الشاملة للجميع" حجر زاوية خطة التنمية الهندية، ويتوخى عدد من البرامج الحكومية تجسيد تلك الرؤية. وبرنامج "Pradhan Mantri Jan Dhan Yojana" هو أكبر برنامج إدماج مالي في العالم. وباستخدام ذلك البرنامج ونظام للهوية البيومترية والهواتف المحمولة، وزعت الحكومة بصفة مباشرة ١,٦ ألف مليار روبية (٢٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) على ٣٢٩ مليون منتفع. وتولّد عن تنفيذ قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمل في الريف أكثر من مليار يوم عمل خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ لفائدة الأفراد المحرومين. وتمكّن أكثر من ١٣٠ مليون شخص من الحصول على التأمين على الحياة ومن الحوادث في إطار برامج جديدة. ويجري توسيع نطاق المساعدة المالية المباشرة بحيث يشمل الأسر المعيشية الفقيرة لضمان السكن للجميع بحلول عام ٢٠٢٢. ويحصل أكثر من ٨٠٠ مليون هندي على حبوب غذائية معقولة الأسعار بواسطة نظام التوزيع العام. ويقدم برنامج وجبة منتصف النهار وجبات مغذية إلى ١٠٠ مليون طفل في المدارس الابتدائية، بينما عززت بطاقات صحة التربة المقدمة إلى ٦٢ مليون مزارع ممارسة زراعة مستدامة تتكيف مع تغير المناخ. وحصلت أكثر من ٢٢ مليون أسرة على ربط بشبكة الغاز النفطي المسال في إطار مخطط Pradhan Mantri Ujjwala Yojana، بينما توفر مبادرة Beti Bachao Beti Padhao حزمة شاملة من خدمات الرعاية للنبات^(٢٤).

٣٧- وتولي حكومة الصين اهتماماً كبيراً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وقد أدمجتها في خطتها الخماسية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي استراتيجيات إنمائية أخرى متوسطة الأجل وطويلة الأجل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أطلقت الصين خطتها الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واسترشاداً برؤية التنمية المبتكرة والمنسقة والخضراء والمفتوحة والمشاركة، عملت الصين على تعزيز التقدم الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والبيئي في جميع الجوانب من خلال مواءمة الاستراتيجيات، والضمانات المؤسسية، والتعبئة الاجتماعية، وتخصيص الموارد، وإدارة المخاطر، والتعاون الدولي، وآليات الرقابة والاستعراض. وتعمل الحكومة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في جميع القطاعات، وقد حققت نتائج مبكرة في بلوغ عدة غايات من أهداف التنمية المستدامة^(٢٥). وبذلت الصين جهوداً لانتشال ٨٠٠ مليون شخص

(٢٣) انظر Virginia B. Dandan, "International solidarity, the right to development and the agents of change". حلقة نقاش عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن سبل المضي قدماً في أعمال الحق في التنمية: بين السياسات والممارسات (جنيف، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

(٢٤) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/15836India.pdf>.

(٢٥) انظر China, Ministry of Foreign Affairs, *China's Progress Report on Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development* (August 2017).

من الفقر في غضون ثلاثة عقود - وهو أحد الأهداف الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠^(٢٦). وتحسّن حصول أكثر من ١,٣ مليار صيني على الغذاء والملبس. وأفادت الصين، في ردها على الاستبيان، بأنها حظيت بإشادة الأمم المتحدة بوصفها أحد أسرع البلدان نمواً في السنوات الثلاثين الماضية. وتتوخى الاستراتيجية الإنمائية الصينية مواصلة حماية الحق في التنمية وإعماله باعتباره هدفاً أساسياً. ووضعت الحكومة الاستراتيجية "الثلاثية الخطوات"، وأتبعها بالاستراتيجية الإنمائية "الجديدة الثلاثية الخطوات" من أجل التحديث في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، واستراتيجية "المجتمع الميسور" وأهداف "المئويتين". وقُدمت الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وضمائها باعتبارها هدفاً مهماً لبناء مجتمع مزدهر من جميع الجوانب. وتقيد الخطة الخماسية الثالثة عشرة بمفهوم التنمية الجديد، الذي يتطلب مشاركة الجميع وبذل الجهود وتقاسم الموارد، بالتركيز على تكافؤ الفرص للجميع وحماية سبل العيش الأساسية وتحسين رفاه الناس. وتتوخى الخطة تمكين جميع الأفراد من المشاركة في بناء مجتمع مزدهر بصورة عامة، ويقدم إطاراً سياسياً قوياً لتعزيز جميع حقوق الإنسان على نحو شامل، بما في ذلك الحق في التنمية. وأنشأت الصين آلية مؤتمرات مشتركة بين الوزارات تتألف من ٤٣ إدارة حكومية تتولى بصورة شاملة تعزيز تطبيق الخطة الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وحققت هذه الآلية نتائج مثمرة. ويقدم التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ موجزاً شاملاً لتدابير التنفيذ والتقدم المحرز، ويتضمن إشارات مفيدة للبلدان الأخرى في تنفيذ خططها المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومنذ عام ٢٠٠٩، صاغت الحكومة ونفذت خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان، وواصلت زيادة حماية حقوق الإنسان ومضت في تحسين مستوى ونوعية معيشة السكان. ويدعم تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتدعيم شاملاً. وتوفّر حماية فعالة للحقوق المدنية والسياسية. وأدركي بقدر كبير وعي المجتمع باحترام حقوق الإنسان وحمايتها. ويجري باستمرار تعزيز التبادل والتعاون الدوليين في مجال حقوق الإنسان. وارثقي بقضية حقوق الإنسان بخصائصها الاشتراكية الصينية إلى مستوى جديد. وقد أولت الحكومة، في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، الأولوية لحماية الحق في التنمية، وبذلت جهوداً لتسوية المشاكل المباشرة والقائمة التي تخص معظم الناس، لضمان تمتع جميع أفراد المجتمع بمشاركة متساوية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، وضعت الحكومة خطط عمل خاصة بالتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية فيما يتعلق بمسائل منها تخفيف حدة الفقر، والإنترنت، والابتكار، والتكنولوجيا، والتجارة، والتنمية الإقليمية، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والصحة، والبيئة. وتتوخى خطة العمل توفير حماية فعالة لجميع جوانب حقوق الإنسان للمواطنين كافة، بمن فيهم المنتمون إلى الأقليات الإثنية والنساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة^(٢٧).

٣٨- وفي إسبانيا، تحظى جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي وافقت عليها الدولة بدعم تام في الخطط الرئيسية الخمس جميعها التي ترشد جهود التعاون الإسبانية حتى الآن. وتتبع الحكومة عدة استراتيجيات، مثل استراتيجية بناء السلم، وخطة العمل المتعلقة بالمرأة وبناء السلم، واستراتيجية الثقافة والتنمية، إلى جانب عمل السفارات الإسبانية ووحدات التعاون

(٢٦) Yanjun Cheng and Pai Li, "The right to development in Chinese practice"

(٢٧) مساهمة من الصين.

الخارجي التابعة للوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. وتعمل الحكومة من خلال أطر شراكة قطرية واتفاقيات شراكة استراتيجية مع منظمات إنمائية متعددة الأطراف والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي^(٢٨).

٣٩- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، استكملت حكومة إيطاليا واعتمدت استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة، التي كان مشروع نصها قد قُدم خلال الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمعقود في عام ٢٠١٧. وتتوخى هذه الاستراتيجية وضع إطار استراتيجي لإرساء الأسس اللازمة لمستقبل مستدام وتعديل المسار المتبع في الإصلاح الوطني من منظور طويل الأجل. وما زال الطريق نحو دمج أهداف التنمية المستدامة في البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوطنية طويلاً، لكن الاستراتيجية الوطنية تشكل خطوة أولى من عملية متعددة المستويات وقائمة على مشاركة جهات معنية كثيرة تهدف إلى ضم مجموعة من الصكوك السياساتية القطاعية والخطط الوطنية داخل إطار سياسي موحد. وتمثل الخطوات التالية في بناء تقارب أقوى وأكثر فعالية بين فرادى السياسات والتدابير الحالية وغايات أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء آليات تنسيق بين القطاعات بغية تحقيق التآزر بين السياسات القائمة والسياسات الجديدة أو المنقحة اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن أهم المشاريع المتكررة والواسعة النطاق التي تنفذها رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، وهي منظمة غير حكومية، شبكة التعاونيات الاجتماعية المجمع في اتحاد تقاسم والهادفة إلى إدماج الأشخاص المحرومين والأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي سوق العمل^(٢٩).

٤٠- ووضعت جمهورية تنزانيا المتحدة ونفذت عدة سياسات وبرامج إنمائية. وقد تولت لجنة حقوق الإنسان والحكومة الرشيدة التي تضطلع بدور واسع النطاق ضمن ولايتها بموجب الدستور، قيادة عملية صياغة وتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧^(٣٠). ووضعت الخطة نظاماً وطنياً شاملاً لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال أنشطة وإجراءات محددة. وفي إطار هذه الخطة، سعت الحكومة، في جملة أمور، إلى تعميم اعتبارات حقوق الإنسان وتشجيع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية^(٣١).

٤١- وفي كينيا، بادرت الحكومة، في محاولة لبلوغ هدف توفير التعليم للجميع، إلى وضع إطار سياسي لتعليم الرحل في البلد. وتركز الحكومة، في سعيها إلى زيادة فرص العمل والحد من الفقر، على تنفيذ سياسة واستراتيجية العمالة الوطنيتين اللتين وافق عليهما البرلمان في

(٢٨) مساهمة من إسبانيا.

(٢٩) مساهمة من رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين.

(٣٠) وضعت الحكومة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان تحت إشراف وزارة الشؤون الدستورية والقانونية. وشارك في عملية الصياغة، التي بدأت في عام ٢٠٠٨، عدد من الجهات المعنية الرئيسية، بمن في ذلك ممثلون للإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية.

(٣١) مساهمة من لجنة حقوق الإنسان والحكومة الرشيدة، جمهورية تنزانيا المتحدة. انظر أيضاً Anthony Kanyama, "The realization of the development right in South-South. Take examples on poverty reduction, health, education, employment", paper collection prepared for the South-South Human Rights Forum.

عام ٢٠١٥، وبرنامج لتدريب المهندسات، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، ورؤية عام ٢٠٣٠، والخطة المتوسطة الأجل الأولى والثانية^(٣٢).

٤٢- وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تعمل الحكومة، في إطار سياسة رامية إلى بناء دولة تحترم سيادة القانون، على تنفيذ خطة القطاع القانوني الرئيسية لتطوير سيادة القانون، بغية تهيئة بيئة قانونية ملائمة وتمكينية من أجل تحسين تمتع السكان بحقوق الإنسان. وجعلت الحكومة الحد من الفقر أولوية في الخطة الوطنية السابعة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وهي تتوخى على وجه الخصوص التخرج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠^(٣٣).

٤٣- وأطلقت حكومة الدانمرك، في آذار/مارس ٢٠١٧، خطة عمل وطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة، عرضت فيها التدابير التي تعتمدها لتنفيذ وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ودخل المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان في شراكات مع عديد الجهات المعنية، لا سيما الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، بهدف تنفيذ عدد من البرامج الرامية إلى تشجيع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأصدر المعهد عدداً من الوثائق التي تربط حقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة، منها على سبيل المثال ورقة بشأن رصد الأهداف وحقوق الإنسان^(٣٤).

٤٤- وفي الجمهورية العربية السورية، تُبذل جهود في سبيل التخفيف من عواقب الحرب وإعادة السلامة والاستقرار في أجزاء كبيرة من البلد. وتعمل الحكومة على تهيئة الظروف الملائمة لإعادة مسارات التنمية، وقد بدأت في العمل على برنامج إنمائي وطني لما بعد الأزمة، بالتركيز على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي والانتماء وتعزيز المشاركة في التنمية والتمتع بفوائدها وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة^(٣٥).

٤٥- وقد ظهر مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب المستخدم في الخطاب الإنمائي الحالي في السبعينات، وكان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالخطاب المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي كان يتوخى التغلب على التباينات والثغرات الموروثة من العقود السابقة وتوفير بديل للعلاقة التقليدية بين الشمال والجنوب. وعلى الرغم من تعدد التحديات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، جلب التعاون بين بلدان الجنوب موجة جديدة من التفاؤل بفرص مبتكرة لتشجيع زيادة الشراكات والتضامن في نصف الكرة الأرضية. ولا يقتصر الأثر الإيجابي لهذا التشجيع على العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بل يشمل أيضاً قضايا المجتمع المدني. وتوجد أدلة على هذا الارتفاع في مستوى الشراكة في المجموعات الجديدة التي ظهرت في جميع أنحاء الجنوب (انظر الوثيقة A/66/229)، بما في ذلك مجموعة البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس)، ومجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا

(٣٢) Kariuki Claries Gatwiri, "The realization of South-South development rights: a case study of Kenya", paper collection prepared for the South-South Human Rights Forum

(٣٣) Vilayluck Seneduangdeth, "The realization of the rights to development with poverty alleviation, education, health and employment in case of the Lao PDR", paper collection prepared for the South-South Human Rights Forum

(٣٤) مساهمة من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان.

(٣٥) مساهمة من الجمهورية العربية السورية.

(مجموعة الإيسا)، والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية - اتفاق الشعوب التجاري^(٣٦). وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب، قدمت الصين المساعدة والدعم إلى بلدان نامية أخرى من أجل الحد من الفقر وتحسين سبل عيش السكان وحماية حقوقهم في البقاء والنمو^(٣٧). واعتمد إعلان بيجين، الذي يتضمن موجزاً للتوقعات والطموحات الأكاديمية والعملية في هذا المجال، في منتدى بلدان الجنوب المعني بحقوق الإنسان والمعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧^(٣٨).

٤٦ - وينفذ الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وتركز خمسة من التطلعات الرئيسية السبعة على النهوض بالحق في التنمية. وقد أعلن الاتحاد الأفريقي الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٦ عقد حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا^(٣٩).

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٤٧ - تمس المسائل المتناولة في سياق أعمال الحق في التنمية جميع جوانب الاقتصاد العالمي والسياسة المحلية التي تؤثر في استمرار تحسين رفاه السكان قاطبة والأفراد كافة. ولا تخلو ضرورة تحقيق التنمية وأعمال حقوق الإنسان من توتر وآمال غير واقعية. وعزوف المؤسسات العالمية والإقليمية المنشأة لأغراض غير تعزيز حقوق الإنسان، وكذلك الحكومات التي أنشأت تلك المؤسسات، أمر لا مفر منه.

٤٨ - ومن الأساسي إشراك أكبر عدد ممكن من البلدان في إدارة الدور المتزايد الفعالية الذي يؤديه المجتمع الدولي في القضايا الأساسية المتصلة بالتنمية والأمن البشري. فالتنمية هي، في جملة أمور، مسألة تغيير اجتماعي، ولها دور أساسي في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان. ويمكن تحسين ظروف المعيشة باستخدام الدروس المستفادة من التجارب الإيجابية والسلبية للعمل بمزيد من الفعالية. ورغم أهمية الجانب الاقتصادي، فإنه ليس العامل الوحيد في التنمية البشرية. فكثيراً ما تكون لتجارب التبادل الدولي آثار أعمق وأطول أمداً على التنمية.

٤٩ - وتأتي حقوق الإنسان في مقدمة العملية الإنمائية، وليس في نهايتها. وينبغي أن تكون العملية والأهداف المتصلة بالتنمية قائمة على حقوق الإنسان. وقد أثبتت الممارسات الواعدة أن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، على الصعيدين المحلي والدولي، يفضي إلى تحسين جهود التنمية المستدامة وزيادة عوائد الاستثمار. وتقديم مبادئ ومعايير

(٣٦) Mohammad Reza Ghaebi, "South-South cooperation and realization of the right of development: challenges and opportunities", paper collection prepared for the South-South Human Rights Forum

(٣٧) مساهمة من الصين.

(٣٨) انظر http://p.china.org.cn/2017-12/10/content_50095729.htm

(٣٩) Bamazi Kossi Tchaa, "The realization of South-South development rights: examples of poverty alleviation, health, education and job creation", available at http://www.chinahumanrights.org/html/2017/PAPERS_1212/9849.html

حقوق الإنسان إرشادات بشأن ما ينبغي فعله لتوفير الحرية والكرامة للجميع، ببناء قدرات المؤسسات العامة والخاصة، وتدعيم التماسك الاجتماعي بالتركيز على أكثر الفئات تهميشاً، وترسيخ استحقاقات حقوق الإنسان ضمن إطار قوانين ومؤسسات، وإرساء عمليات ديمقراطية.

١- التنمية تحقق ازدهار الدولة

٥٠- تؤدي تنمية كل دولة إلى تحسين مستويات معيشة سكانها ورفاههم. أما الفقر والتخلف فيمكن أن يوقعا البلدان في بؤرة الفوضى. ولا بد أن يستتب السلم والاستقرار حتى يتسنى للدولة ومجتمعها تهيئة البيئة الأساسية اللازمة لتمتع الجميع بحقوق الإنسان كلها. فتنمية الدولة واستقرارها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتمتع بحقوق الإنسان. لذا تفضي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد، إلى جانب الديمقراطية وسيادة القانون، إلى تحسين موازنة العلاقات الاجتماعية بين جميع مستويات المجتمع، وإلى إنشاء مجتمع عادل ومزدهر ومنسجم، وإلى تحسين حماية حقوق الإنسان والتمتع بها.

٥١- ويحدد مستوى التنمية الوطنية مستوى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلد ما. فعندما تحسن الدولة مستوى تنميتها، تزيد قدرتها على المضي في تحسين التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٢- وترتبط تنمية الدولة أيضاً بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية داخل ولايتها القضائية. وتؤدي التنمية إلى رفع المستوى التعليمي للسكان وتعزيز قيمهم الثقافية والأخلاقية. وتنمية البلد العامة، خاصة في ميادين التعليم والثقافة والمنهجية القانونية (المعارف)، يمكن أن تعزز وتوفر الأساس الأخلاقي للديمقراطية وسيادة القانون والحكومة الرشيدة داخل البلد، وأن تحسن فهم الناس لحقوق الإنسان وتنمي عزمهم على ممارستها عن وعي. وينبغي أن تيسر التنمية التطور العقلي والأخلاقي الإيجابي لكل كائن بشري لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة، وينبغي أن تتصدى للمخاطر التي تدهم تقدم البشرية. وفي هذا الخصوص، يمكن أن تشكل التنمية أساساً للتمتع بالحقوق السياسية. وتوفر التنمية أيضاً أساساً مادياً لإعمال الحقوق المدنية والسياسية.

٢- التنمية تسهم على نحو استباقي في التمتع بجميع حقوق الإنسان

٥٣- تشكل التنمية وحقوق الإنسان وحدتين رئيسيتين تفضيان إلى بناء مجتمع عادل يسوده الوئام. وتعتمد كل وحدة على الأخرى وتعززها. ولا تقتصر التنمية على التنمية الاقتصادية للدولة أو أي مشروع إنمائي محدد، بل يقصد بها التنمية الشاملة للسكان بمن فيهم الأفراد والمجتمع. والتنمية هي عملية تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها، وهي سبيل أساسي إلى إعمالها؛ أما التنمية الاقتصادية فهي أساس ضروري لإعمال حقوق الإنسان بالكامل. وتعزيز حقوق الإنسان هو غرض التنمية، وهو عملية تدريجية وطبيعية تحدث في سياق التنمية. وسيكون من المحف اعتبار قضايا التنمية وقضايا حقوق الإنسان متعارضة. ومن الخطأ الدفع بأنه لا وجود لتنمية من دون حقوق إنسان أو أن حقوق الإنسان لا تكون بلا تنمية.

٥٤ - وكلما تطور البلد ظهرت ظروف جديدة للتمتع بحقوق الإنسان. ولو كانت مبادئ الحوكمة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان مبنياً شاملاً، لكان من الصعب تشييد هيكل علوي لا يقوم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أساساً متيناً. وبضمان أساس عتيد وثابت للتنمية، تزيد فعالية مختلف الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في البلد.

٥٥ - ويشكل القضاء على الفقر أحد أهم متطلبات التنمية وشرطاً جوهرياً للتمتع بحقوق الإنسان. وتثبت تجارب العديد من البلدان الفقيرة والأقل نمواً أن الفقر عقبة كأداء أمام التمتع بجميع حقوق الإنسان. فالفقر يغذي الصراعات وأعمال العنف التي تهدد حقوق الإنسان، والتنمية ضرورية للقضاء على الفقر. فعندما يحرم الفقر المدقع الشخص من ظروف المعيشة الأساسية والمأكل والتعليم الأساسي والرعاية الطبية، يتعذر على ذلك الشخص ممارسة حقوق الإنسان الخاصة به والتمتع بها.

٥٦ - ولا يوفر الفقر في بلد أو منطقة ما للدولة أو السلطة الإقليمية مبرراً أو ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان. بيد أن عدم توافر شروط البقاء الأساسية، كالغذاء والملبس والتنمية، يقيد بشدة التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. وقد أتاح الفقر المجال لانتهاك حقوق الإنسان.

٥٧ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون من أجل تعزيز التنمية المشتركة لجميع البلدان بواسطة التعاون الكامل والمفتوح والمتساوي، بما في ذلك تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى البلدان النامية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين ظروف التمتع بحقوق الإنسان جميعها. وسعياً إلى تعزيز التنمية المشتركة لجميع البلدان وضمان التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ينبغي أن تتعاون حكومات الدول كافة وتجري مبادلات على قدم المساواة بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بين جميع البلدان وتحسين ظروف تمتع الجميع بكل حقوق الإنسان بصورة عامة.

٥٨ - ويتيح التعاون بين بلدان الجنوب للبلدان النامية فرصاً جديدة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية. فالتعاون بين بلدان الجنوب قناة مهمة للبلدان النامية في سعيها إلى الاعتماد على الذات والتقدم الاجتماعي. وينبغي أن يركز تفاهم البلدان وتعاونها، وإيلاؤها الأهمية الواجبة لإعمال الحق في التنمية على الصعيد العالمي، على تهيئة الظروف الملائمة لتعزيز التنمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان.

باء - التوصيات

٥٩ - ينبغي أن تؤدي آليات الأمم المتحدة والمفوضية وجميع الجهات المعنية دوراً متزايداً في تعزيز التنمية المشتركة لجميع البلدان، وعلى وجه الخصوص:

(أ) ينبغي أن يولي كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان الأهمية الواجبة للنظر على نحو بناء في الحق في التنمية والقضايا الإنمائية والتعريف بها؛

(ب) ينبغي أن تعزز المفوضية، على قدم المساواة تحقيق التنمية باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع البلدان، وحماية حقوق الإنسان باتباع نهج قائم على التنمية،

وأن تعمل على بناء القدرات وتحسين ظروف التمتع بحقوق الإنسان في جميع البلدان، بما في ذلك على أساس التنسيق بين وكالات منظومة الأمم المتحدة التي لها صلة مباشرة بالتمتع بحقوق الإنسان في سياق الحق في التنمية، على نحو ما بينه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٩/٣٩ بشأن الحق في التنمية؛

(ج) عند التعامل مع القضايا المواضيعية والقطرية، ينبغي للإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات المعنية بحقوق الإنسان أن تأخذ وتسترشد بمفهوم "مستوى التنمية الوطنية" وإحصاءات التنمية التي تعدها وكالات الأمم المتحدة الإنمائية المختصة.

٦٠- ووفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تتحمل جميع الدول الالتزامات والمسؤوليات ذاتها فيما يتعلق بتعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وينبغي أن تبذل الجهد ذاته في سبيل أعمال الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا ومختلف الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، دونما تمييز أو تفرقة.

٦١- وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باختلاف البلدان، توجد عقبات مادية وقيود مشروطة معينة تعوق أعمال حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في البلدان النامية خاصة. وينبغي إشراك جميع البلدان في السعي إلى تحقيق التنمية. وينبغي إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر المدقع بغية تهيئة ظروف أفضل لأعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً في كل البلدان.

٦٢- وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة إيلاء الأهمية المناسبة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في سياق ما تواجهه من تحديات خاصة في حماية حقوق الإنسان.

٦٣- وينبغي أن يكون تحقيق التنمية الوطنية من أجل تحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هدفاً للحكومات في سياق تخطيطها الإنمائي. وينبغي أن تقدم وكالات الأمم المتحدة، لا سيما تلك المسؤولة عن التنمية وحقوق الإنسان، مساهمات عملية في حماية حقوق الإنسان في جميع البلدان، بغية تحقيق التنمية الشاملة، والقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان، وتهيئة الظروف الملائمة لاحترام هذه الحقوق.

٦٤- وفي هذه المرحلة من تقييم نطاقات وآليات وأطر مختلفة للخطاب الإنمائي، يمكن تعزيز التركيز التدريجي على مساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان في سياق أعمال الحق في التنمية، وذلك بواسطة الإجراءات التالية:

(أ) زيادة توضيح المفاهيم واتساق المنهجيات وتشجيع التجارب المؤسسية الإيجابية، لا سيما فيما يتعلق بفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأعمال الحق في التنمية. فالدروس المستفادة من هذه العناصر الثلاثة يمكن أن تساعد الفريق العامل المعني بالحق في التنمية على المضي في تحسين وتدعيم جهوده التعاونية الرامية إلى أداء ولايته وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٢/١٩٩٨، وقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٤؛

(ب) بلورة مجموعات منفصلة من المبادئ التوجيهية المقترنة بعناصر تنفيذ محددة السياق. ويمكن أن تتخذ الوثائق المقبلية شكل نتائج متعددة القطاعات ذات طابع قانوني يختلف بحسب السياق المحدد الذي يتوخى فيه تفعيلها، ويمكن أن تدمج حقوق الإنسان في الخطاب الإنمائي بواسطة إطار متعلق بالحق في التنمية تضعه فرقة العمل الرفيعة المستوى ويعتمده الفريق العامل؛

(ج) تشجيع اتباع عملية متعددة التخصصات تشارك فيها جهات معنية كثيرة، من أجل اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في أعمال الحق في التنمية، بما في ذلك الهندسة المؤسسية للأدوار المتكاملة التي تؤديها آليات حقوق الإنسان القائمة، والاستعاضة في نهاية المطاف عن فرقة العمل الرفيعة المستوى بهيئة خبراء مخصصة؛

(د) دعم مبادرة المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية من أجل مواصلة المشاورات الإقليمية بشأن الممارسات الجيدة في أعمال الحق في التنمية وفي الواقع العملي بغية تحديد مجموعة شاملة من الممارسات الجيدة.

٦٥- وينبغي تعزيز فرع المفوضية المسؤول عن التنمية والحق في التنمية من حيث ملاك الموظفين والموارد المالية وموارد أخرى.

٦٦- وينبغي إجراء دراسة جدوى فيما يتعلق بإنشاء هيئة بحث وتنفيذ (كصندوق إنمائي لحقوق الإنسان) داخل منظومة الأمم المتحدة، وتحديدًا داخل المفوضية، تكون مسؤولة عن دراسة وتنفيذ إسهام التنمية في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي أن ينظر مجلس حقوق الإنسان في إمكانية توسيع نطاق مسؤوليات الفريق العامل المعني بالحق في التنمية والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، بحيث تشمل ما يلي:

(أ) تقديم معلومات أساسية عن التنمية والتمتع بحقوق الإنسان في جميع البلدان إلى هيئات الأمم المتحدة، لا سيما في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) توفير بيانات إنمائية ووطنية وبيانات عن حقوق الإنسان باعتبارها مواد أساسية وجبهة تنظر فيها الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان عند بحث قضايا حقوق الإنسان؛

(ج) دعم مشاريع التنمية الوطنية وتعزيز حقوق الإنسان؛

(د) تنفيذ مشاريع لتحقيق التنمية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في بلدان شتى؛

(هـ) إقامة اتصالات منتظمة مع مختلف الوكالات الإنمائية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وإنشاء منبر لتبادل المعلومات.

٦٧- وينبغي تنظيم حلقة دراسية بشأن التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، ومواصلة الاهتمام بهذا الموضوع على المستوى الأكاديمي.

٦٨- وينبغي أن يوعز مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة الاستشارية بمواصلة بحوثها ذات الصلة بالاستناد إلى هذا التقرير وأن يدعو الدول إلى وضع توجيهات بشأن أنشطة الأمم المتحدة والحكومات فيما يتعلق بإسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان، على أن تؤخذ في الاعتبار العناصر التالية: أنشطة وآراء المجتمع الدولي، بما في ذلك في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ومواقف الدول من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان؛ والتقدم الدوري المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.